



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

موقع المجلة:

¹ مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البلدية 02 (الجزائر)
² مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البلدية 02 (الجزائر)

أثر القياس المحاسبي على جودة نتائج التحليل المالي دراسة حالة مؤسسة صيدال
The effect of accounting measurement on the quality of financial Case Study Sidal Foundation analysis results

طالب عبد العزيز¹، * ea.taleb@univ-blida2.dz

دراوسي مسعود²، draouci2012@yahoo.com

تاريخ النشر: 2020/06/29

تاريخ القبول: 2020/02/15

تاريخ الإرسال: 2019/08/20

الكلمات المفتاحية

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالقياس المحاسبي وإبراز أثره على ميزانية المؤسسة من أجل تقديم معلومات مفيدة تساعد على اتخاذ القرارات السليمة بالنسبة للمؤسسة ومستخدمي القوائم المالية، وتوجد العديد من طرق القياس المحاسبي إلا أنها تندرج في كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة وتستعمل التكلفة التاريخية عند التقييم بالتكلفة أما القيمة العادلة فتستعمل في عملية إعادة تقييم أصول المؤسسة وتحديد قيمتها الحقيقية وكل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة خلقت جدلا واسعا بين الباحثين والمحاسبين في الماضي والحاضر والهدف الأساسي من هذه الدراسة هو معرفة أثر القياس المحاسبي على جودة نتائج التحليل المالي وإلى أي مدى يؤثر القياس المحاسبي عن طريق عملية إعادة تقييم الأصول في المؤسسة على جودة نتائج التحليل المالي.

تصنيف JEL: M41 ؛ G32 ؛ H61 ؛ D63

Abstract

This study aims to introduce accounting measurement and highlight its impact on the institution's budget in order to provide useful information that helps in making sound decisions for the institution and users of financial statements. There are many methods of accounting measurement but they are included in both historical cost and fair value and are used Historical cost when assessing at cost. As for the fair value, it is used in the process of reassessing the institution's assets and determining its true value. Both the historical cost and the fair value have created widespread controversy between researchers and accountants in the past and present.

The main objective of this study is to highlight the relationship between accounting measurement and the quality of the results of financial analysis and to what extent the accounting measurement through the process of re-evaluation of assets in the institution affects the quality of the results of financial analysis.

Keywords

Accounting measurement, financial analysis, financial budget, indicators of financial balance, financial ratios

JEL Classification Codes: M41 ; G32 ; H61 ; D63

* البريد الإلكتروني للمرسل: ea.taleb@univ-blida2.dz

1. مقدمة:

تواجه المؤسسة العديد من الأحداث التي تؤثر على مختلف القرارات ومن بين هذه الأحداث نجد القياس المحاسبي الذي له أثر كبير على قيمة أصول المؤسسة وفي ظل التحولات والتطورات الكبيرة التي تشهدها أسواق الأصول مما أدى ذلك إلى ظهور أنواع حديثة ومتطورة لمختلف أنواع الأصول مما أثر ذلك على القيمة الحقيقية للأصول التي تمتلكها المؤسسة.

تعتبر وظيفة القياس المحاسبي من وظائف المحاسبة والتي تسعى المحاسبة والمعايير المحاسبية إلى تفعيله وذلك لأن القياس المحاسبي يمثل أحد الفروض الأساسية للمحاسبة وهو كذلك حقل من حقول المحاسبة في الوقت الحاضر والماضي وذلك للأهمية البالغة في تحديد القيم المتعلقة بالقوائم المالية خصوصا قائمة المركز المالي أي قائمة الميزانية لما تمثله من أهمية بالغة وحساسية في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة حيث ترتبط نتائج التحليل المالي ارتباطا وثيقا بقائمة المركز المالي أي الميزانية وتؤثر جودة القوائم المالية على جودة نتائج التحليل المالي فكلما كانت نتائج التحليل المالي ذو جودة عالية أدى ذلك إلى تقديم معلومات مفيدة تساعد على اتخاذ قرارات سليمة من طرف مستعملي القوائم المالية خصوصا أصحاب القرار في المؤسسة من ملاك وإدارة المؤسسة حيث ترتبط قراراتهم اتجاه المؤسسة على نتائج التحليل المالي.

1. إشكالية الدراسة:

من خلال دراستنا هذه سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

هل يؤثر القياس المحاسبي على جودة نتائج التحليل المالي ؟

يندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- في ما يتمثل القياس المحاسبي وما هي طرقه ؟

- ما علاقة التحليل المالي بالقياس المحاسبي ؟

- ما أثر القياس المحاسبي على التحليل المالي ؟

2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولنا موضوعا حساسا ذو أهمية بالغة في المؤسسة وكذلك بالنسبة لمستعملي القوائم المالية وذلك لإبراز أهمية القياس المحاسبي ومدى أثره على جودة نتائج التحليل المالي في المؤسسة وأيضا على مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات سليمة وصائبة حول المؤسسة.

3. المنهج المستخدم في الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي من خلاله تم وصف متغيرات الدراسة وتحليلها حسب ما تقتضيه الأهداف ؛ وتم ذلك من خلال الكتب والأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمعلومات المقدمة من قبل المؤسسة - محل الدراسة - .

4. أداة الدراسة:

في الجانب النظري تم الاعتماد على الكتب والبحوث والدراسات التي لها علاقة بموضوع محل الدراسة وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد على القوائم المالية المحاسبية والمتمثلة في قائمة الميزانية لمجمع صيدال لسنة 2015 و 2016 و 2017 و 2018 هذا بهدف التعرف على مدى مساهمة القياس المحاسبي على جودة نتائج التحليل المالي.

II. الدراسات السابقة:

1. دراسة مريم باي سنة 2018 أطروحة دكتوراه بعنوان **أثر القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق. بالاعتماد على الاستبيان كأداة للدراسة في الجانب التطبيقي، قصد تحليل تأثير القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة، فيما لو تم تطبيق أساس القيمة العادلة خلال الخمس سنوات الأخيرة الماضية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

تساهم محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة الكشوف المالية.

تساهم محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة مؤشرات الأداء المالي.

إن تأثير القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة يتفاوت حسب الكشوف المالي الذي يتم الاعتماد عليه في حساب المؤشرات المالية.

و في الأخير نستنتج أن إعداد الكشوف المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة يحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

تتفق الدراسة التي سيتم القيام بها مع هذه الدراسة من حيث الجانب النظري، في حين تختلف دراستنا عن هذه الدراسة من ناحية الجانب التطبيقي حيث اعتمد على الاستبيان كأداة للدراسة في الجانب التطبيقي وذلك عن طريق توزيع استبيان على الموظفين في المؤسسة أما في دراستنا هذه قمنا بتحليل مالي لميزانية المؤسسة لأربع سنوات متتالية.

2. دراسة عبد الرحمن محمد سليمان رشوان سنة 2018 مقال بعنوان **دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين**، هدفت هذه الدراسة أساساً للتأصيل العلمي من خلال التعرف على دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، وأثبتت نتائج الدراسة أن التغيير الحاصل في المتغير التابع - الأداء المالي - (معدل العائد على الأصول) لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين وبنسبة 1.40 % بسبب المتغيرات المستقلة (نسبة التداول، رأس المال العامل) وباقي المتغيرات سببها عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج كما أوصت الدراسة بتشجيع قطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين على زيادة الاهتمام بالتحليل المالي لما له أثر مباشر في تقييم الأداء المالي وتشخيص عوامل القوة والضعف التي تحتويها القوائم والتقارير المالية.

في حين تختلف دراستنا عن هذه الدراسة، حيث أولت دراستنا اهتماما كبيرا للقياس المحاسبي للأصول الثابتة للمؤسسة وأثر ذلك على جودة نتائج التحليل المالي لمؤسسة صيدال المدرجة في بورصة الجزائر، بينما الدراسة السابقة لم تول اهتماما للقياس المحاسبي، بل اهتمت بتقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين من خلال نسب التحليل المالي.

3. دراسة محمد سامي لزعر سنة 2012 مذكرة ماجستير بعنوان: التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مؤسسة صيدال الأم. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد عيوب المخطط المحاسبي الوطني بالإضافة إلى فهم النظام المحاسبي المالي ومدى ترابطه بالمعايير المحاسبية الدولية. وتوضيح كيف ستكون القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكييف النظام المحاسبي الجزائري مع المعايير المحاسبية الدولية، وأيضا التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية، وإبراز مدى أهميته كأداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة وكذلك التعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي. أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن مؤسسة "صيدال الأم" لم تستطع تحقيق توازنها المالي خلال فترة الدراسة (2009-2010)، وهذا ما يعني بأن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق الأموال الدائمة، وأيضا تعاني المؤسسة من عجز في السيولة خلال فترة الدراسة وكذلك من خلال التحليل العمودي لحسابات النتائج تم التوصل إلى أن المؤسسة تحقق نتيجة سالبة من نشاطها الاستغلالي ونتيجة موجبة من نشاطها المالي وأن هذا الأخير يغطي العجز المسجل في النشاط الأول، وهو ما تم التأكد منه عند حساب نسبة نتيجة الاستغلال ونسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب. ونلاحظ أن النتائج التي تم الخروج بها من هذه الدراسة كانت حول تحليل نتائج التشخيص للوضع المالية لمؤسسة صيدال الأم.

تتفق الدراسة التي سيتم القيام بها مع هذه الدراسة في أنها تركز على التحليل المالي الذي من خلاله تقوم المؤسسة برسم سياستها المالية وبناء هيكل مالي سليم يحقق أهدافها، وكذلك النظام المحاسبي المالي الذي يساهم بقدر كبير في نتائج التحليل لأن مدخلات التحليل المالي ما هي إلا مخرجات هذا النظام، في حين تختلف دراستنا عن هذه الدراسة، حيث أولت دراستنا اهتماما كبيرا للقياس المحاسبي للأصول الثابتة للمؤسسة وكيفية تفعيله من خلال النظام المحاسبي المالي وأثر ذلك على جودة نتائج التحليل المالي، بينما الدراسة السابقة لم تولي اهتماما للقياس المحاسبي، بل اكتفت بتشخيص وضعية المؤسسة من خلال التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي.

4. دراسة محمد أمين عكوش سنة 2011 مذكرة ماجستير بعنوان أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة - المؤسسة الوطنية للدهن (ENAP)، مؤسسة مدبغة ومرطبة الرويبة (TAMEG)، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نظرة عن تطور الفكر المحاسبي والتوجه إلى توحيد الممارسات في هذا المجال على المستويين الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى استعراض معايير المحاسبة الدولية وشرح المفاهيم المبهمة المتعلقة بها، وكذلك تقديم نظرة عن المردودية المالية ومحدداتها وإبراز أهميتها بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، وأيضا استعراض كيفية تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي في مؤسستين اقتصاديتين جزائريتين وبيان مختلف الآثار المالية الناتجة عن ذلك .

وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

- تعتبر المردودية المالية من أهم المؤشرات التي تقيس فعالية المؤسسة حيث تُبنى على أساسها كثير من القرارات الهامة والاستراتيجية، كما تعتبر عنصر جذب لرؤوس الأموال والمستثمرين، وبالتالي يجب مراقبتها باستمرار و ملاحظة تغيراتها عن كثب، وهذا لضمان استمرار نشاط المؤسسة وحماية مستقبلها.
- إن تبني معايير المحاسبة الدولية سيؤثر من دون شك على المردودية المالية للمؤسسات، وذلك من خلال التقلبات الحاصلة في النتيجة والأموال الخاصة، والناجمة عن الاختلافات بين القواعد المحلية ونظيراتها الدولية، لكنه من الصعب جدا تحديد هذا الأثر بدقة نظرا للخيارات المتعددة المتاحة في المعالجات التي تُجيزها المعايير، كما قد يختلف نوع الأثر وحجمه من مؤسسة لأخرى بحسب حجم هذه الأخيرة وخصائص نشاطها.
- إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسساتين الوردتين في الدراسة لم يكن ذا أثر كبير على مردوديتها المالية ولا على محدداتها- الأموال الخاصة والنتيجة- وهذا لأن المؤسسات الجزائرية لم تأخذ بعين الاعتبار الفلسفة الجديدة التي انتقلت بنا من المعالجات المحاسبية البسيطة إلى الأحكام والتقديرات المحاسبية الديناميكية، حيث اختصرت الانتقال إلى هذا النظام في شكل جدول مطابقة بسيط وتكييف برامج الكمبيوتر للقيام بالانتقال آليا، في حين أن هذا التحول أعمق من كونه مجرد إعادة هيكلة لمدونة الحسابات وتغيير شكل القوائم المالية، وإنما يتعلق أيضا بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي المبنية على مبدئين رئيسيين هما تسييق المضمون على الشكل والقيمة العادلة.
- 5. دراسة اليمين سعادة، سنة 2009 مذكرة ماجستير بعنوان استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة العالمة-سطيف، تناولت هذه الدراسة أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة من أجل الوصول إلى الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، كما هدفت إلى معرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.
- في حين تختلف دراستنا عن هذه الدراسة، حيث أولت دراستنا اهتماما كبيرا للقياس المحاسبي للأصول الثابتة للمؤسسة وأثر ذلك على جودة نتائج التحليل المالي، بينما الدراسة السابقة لم تول اهتماما للقياس المحاسبي، بل اكتفت بتشخيص وضعية المؤسسة من خلال التحليل المالي.

III. الإطار النظري:

1. القياس المحاسبي:

أ. مفهوم القياس المحاسبي:

يعود أساس القياس نظريا إلى ما قدمه علماء النظريات الطبيعية في مقدمتهم عالم الفيزياء Galileo وقد حدد العناصر العلمية الأساسية لعملية القياس عموما بأنها نظام عددي وقواعد حسابية وفي خضم عملية التطور العلمي ساهم

علماء آخرين في تطوير عملية القياس حيث أضافوا عنصر آخر لعملية القياس ألا وهو الإضافة الرياضية الطبيعية أو التجانس وكان القياس في أول مراحلها يتم من خلال تقييم ومقابلة الأرقام بالأشياء.

ويشار إلى أنه أول من وضع تعريفاً عملياً لعملية القياس هو Cambell إذ يقول يعبر عن القياس بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء لتعبير عن خواصها وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو طريقة غير مباشرة.

وفي المحاسبة عرف القياس من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية ضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية المعتمد عليها بأنه عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيُعترف بها في القوائم المالية وتظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل.

كما أن مستخدمي المعلومات المحاسبية يكونون أكثر تأكيداً في اتخاذ قراراتهم إذ كان القياس المحاسبي ضمن المعايير المقبولة والمتفق عليها وذلك لأن التقييم يعتبر جوهر التنظير المحاسبي.¹

القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيُعترف بها في البيانات المالية، والتي ستظهر بها في الميزانية العمومية وبيان الدخل، ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس، ويستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس ولدرجات مختلفة وضمن تشكيلات متفاوتة من البيانات المالية² (وهي تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الشركة ويتبعها أثر مالي بحيث يمكن قياسها والتعبير عنها بصورة مالية).³

ب. طرق القياس المحاسبي:

- مفهوم التكلفة التاريخية: في ضوء هذا النموذج يتم تقييم الأصول والالتزامات بالميزانية العمومية على أساس تكلفة الحيازة أو القيمة العادلة بين طرفي المبادلة في تاريخ الحيازة أي قيمة المؤسسة تساوي إجمالي قيمة الأصول الدفترية في تاريخ التقييم، ويستند هذا النموذج على أحد الفروض المحاسبية الهامة وهو فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد وبالرغم من أن هذا النموذج يتميز بالموضوعية في القياس والثبات في الاستقرار وإمكانية التحقق والاقتصاد في الوقت والتكلفة والجهد، واستخدامه في تحديد قيمة المؤسسة المستهدفة يؤدي إلى احتواء تلك القيم على أخطاء في القياس والتي تنتج عن تجاهل التغير في القوة الشرائية للنقد وأخطاء في التوقيت التي تنتج عن تأجيل الاعتراف بالتغيرات في القيمة حتى يتوافر الدليل الموضوعي على ذلك وإذا كان هذا النموذج يمكن قبوله واستخدامه في الأحوال العادية (فرض استمرارية المؤسسة كما هي نتيجة لعدم وجود واقعة معينة يمكن الاستناد إليها قانوناً في المطالبة بالحق أو الالتزام الناشئ عن هذه التغيرات، فإن هذا النموذج لا يمكن قبوله في حالة البيع لتوافر مثل هذه الواقعة وهي واقعة إعادة التقييم (البيع) وانتقال الملكية، نظراً لإهمال التغيرات في المستوى العام والنسبي للأسعار مما يؤدي إلى احتواء وحدة القياس ذاتها على أخطاء تجعل قيم الأصول والالتزامات بمثابة تركيبة مالية متباينة، فهي خليط غير متجانس من قيم تتمتع بأوزان مختلفة من القوائم الشرائية الكامنة في كل منهما، وعليه فإن الاعتماد على نموذج التكلفة التاريخية في إعادة تقييم المؤسسة سيؤدي إلى انتقال الأخطاء السابقة (أخطاء التوقيت، أخطاء القياس) للقيمة المقدرة لتصبح غير معبرة عن القيمة العادلة للبنك، ويضيف البعض إلى أن قيمة المؤسسة التي تتحدد طبقاً لنموذج التكلفة التاريخية عادة لا تتساوى مع قيمتها السوقية نظراً لتجاهل مجموعة من العوامل المؤثرة مثل التضخم والتنظيم والتقاعد ودرجة المخاطرة وغير ذلك من العوامل⁴ كما أن القوائم المالية

تعد وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومن أهمها مبدأ التكلفة التاريخية الذي يقضي بأن الأصول تظهر في القوائم المالية بالتكلفة التي دفعت في سبيل الحصول عليها ولا تتغير هذه القيمة حتى مع تغير أسعار هذه الأصول بعد اقتنائها.⁵

- عيوب التكلفة التاريخية:

■ إن مبدأ التكلفة التاريخية يقوم على فرضية ثبات الأسعار، هذه الفرضية التي لم يعد قبولها ممكناً وغير منطقياً في البيئة الاقتصادية الحديثة التي أصبحت تضم العديد من المتغيرات ذات التأثير على الأسعار كالتضخم.

■ إن الاستمرار على مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل الأحداث الاقتصادية يعني الاستمرار في عرض عناصر القوائم المالية بقيم ذات تواريخ مختلفة نظراً للتباعد الزمني في تواريخ المعاملات، وبالتالي الجمع بين قيم تكاليف وإيرادات حصلت في تواريخ مختلفة مما يحرف في شفافية ومصداقية القوائم المالية ووضعيتها مركزها المالي والربحي السنوي المحقق.

■ إن مبدأ التكلفة التاريخية لا يهتم بالانخفاض الحاصل للأصول والموارد الاقتصادية للمؤسسة والذي لا يتم إثباته محاسبياً بتخفيضه من الربح المحقق (بزيادة المخصصات أو إثبات التدني)، وبالتالي يتآكل رأس المال الاقتصادي للمؤسسة نتيجة عدم تعويض تلك الخسارة من جهة ومن جهة أخرى تظهر أرباح صورية للمؤسسة يتم تضليل كل من أصحاب الملكية في شكل توزيعات أرباح التي تعبر عن توزيع جزء من رأس مال المؤسسة وتضليل المستثمرين بالاعتراف بأرباح غير حقيقية، بالإضافة إلى تحميل المؤسسة خسائر ضريبية نتيجة الاعتراف بتلك الأرباح.⁶

- مفهوم القيمة العادلة:

يسمح نظام المحاسبي المالي بالتقييم وفقاً لنموذج القيمة العادلة كخيار للمؤسسة. واعتمد النظام المحاسبي المالي التعريف التالي للقيمة العادلة "القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن تبادل أصله بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملة تجارية" يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 القيمة العادلة بأنها "السعر الذي يتم تلقيه لبيع أصل ما أو المدفوع مقابل تحويل التزام في معاملة عادية بين أصحاب المصلحة".

إن العناصر الرئيسية لهذا التعريف توضح أن القيمة العادلة تمثل سعر "خروج" أو أنها تفترض بيعاً عادياً أو نقلاً وليس معاملة قسرية أو بيع الرهن ويتم تقديمها إلى "المشاركين في السوق"، والتي تؤكد على أن القيمة العادلة هي مفهوم قائم على السوق كما تحدد أن القيمة العادلة هي السعر الحالي في تاريخ القياس.⁷

- عيوب منهج القيمة العادلة:

رغم مبررات وإيجابيات استخدام منهج القيمة العادلة إلا أنه يعاني من بعض العيوب منها:

■ الموثوقية في القياس: بسبب أن هناك الكثير من الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشط، الأمر الذي يصحح فيه الطرق المتعلقة بتقدير قيمتها العادلة أكثر اجتهادية وتعتمد على الحكم الشخصي بشكل أكبر، وبالتالي تكون التقييمات أقل موثوقية.

- تحيز الإدارة: فالاجتهادات الشخصية من قبل الإدارة في عملية التقييم، وتحيزها سواء كان مقصودا، أو غير مقصود، ينتج عنه مقاييس غير مناسبة للقيمة العادلة، وعرض غير صحيح للدخل، وحقوق الملكية.
- التكلفة مقابل النفعة: بذل جهود غير عادية وتحمل مصروفات إضافية تؤدي إلى رفع التكلفة مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة عن المنفعة.
- التوقيت الملائم: تأخير إعداد البيانات المالية وما يترتب عليه من عدم استيفاء بعض متطلبات الإفصاح والاشتراطات القانونية المطلوبة من الجهات الرسمية، وتأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية وبالتالي عدم توافر خاصية التوقيت الملائم.⁸

2. التحليل المالي:

أ. مفهوم التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة الاقتصادية ويساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية⁹ وذلك عن طريق دراسة تفصيلية لتلك المعلومات والبيانات من أجل الحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر وبذلك التخطيط للمستقبل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتقييم الأداء ومن ثم كشف الانحرافات وإيجاد نقاط القوة والضعف للسياسة المالية التي تنتهجها وبالتالي المساهمة في التوفيق بين السيولة والربحية وذلك لضمان حمايتها من مخاطر عدم تسديد التزاماتها لدائنين من خلال الأموال المستخدمة في عمليات الاستغلال والاستثمار وزيادة قدرتها التنافسية ومدى استمرارها في السوق.¹⁰

ب. أهداف التحليل المالي:

- يهدف التحليل المالي إلى تفسير القوائم المالية المنشورة وتحليلها بغرض اتخاذ القرارات المستقبلية بحيث يتم تحليل كل من قائمة الميزانية وقائمة حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية بالمؤسسة.
- متابعة العملاء وتحليل مخاطر تعثر العملاء وسياسات تحصيل الديون.
- تحليل الجدارة الائتمانية وقرارات الائتمان، استخدام تحليل معدل العائد ونموذج الائتمان في التنبؤ.
- التنبؤ بالنجاح أو الفشل المالي وتحليل السيولة والعسر المالي.
- تحليل تقلص الربحية وتدهور مستوى النشاط وتحليل هيكل التمويل والتنبؤ بالأرباح والمبيعات المستقبلية وتقييم البدائل الاستثمارية.
- دراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية والتخطيط المستقبلي لإقامة المشاريع.¹¹
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها.
- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.¹²
- الوصول إلى مؤشرات مالية واقعية تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة من جوانبها المتعددة تكون أقرب للحقيقة.¹³

- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.¹⁴

ت. نتائج التحليل المالي:

بعد إجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة، ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي.

- نتائج التحليل الخارجي:

يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول إلى عدة نتائج أهمها:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية ومن خلالها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- الموافقة أو الرفض لعقد القرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض من البنك.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية المالية للمؤسسة.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع.

- نتائج التحليل الداخلي:

كما يمكن لمحلل الداخلي الوصول إلى النتائج التالية:

- الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية للفترة تحت التحليل.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها.
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المرافقة العامة لنشاط المؤسسة كأساس لتقديرات المستقبلية.¹⁵

ث. طرق التحليل المالي للميزانية:

- مؤشرات التوازن المالي: و تتمثل مؤشرات التوازن المالي فيما يلي

▪ رأس المال العامل:

ويعرفه p. CONSO كما يلي رأس المال العامل يعبر عن جزء من الأموال المتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة.

وتعرفه Josette Peyrarb بأنه: هامش الأمان الناتج عن فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة أي أنه التمويل الدائم الموجه لدورة الاستغلال.

أما أهميته فتتجلى حسب P. ViZZavona من خلال الأمان الذي يوفره للمؤسسة فإن رأس المال العامل يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة. فتحقيق رأس المال عامل موجب يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.

ويمكن حساب رأس المال العامل بإحدى الطريقتين تتمثل في أسلوب أعلى الميزانية وفي هذه الحالة فإنه يساوي إلى فرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

وكذلك أسلوب اسفل الميزانية وفي هذه الحالة فإنه يساوي إلى فرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل.¹⁶

• حالات رأس المال العامل:

يمكن حصر ثلاثة حالات لرأس المال العامل

○ رأس المال العامل موجب: في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل سيولة عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها الدائمة وحقت فائضا ماليا تمثل في رأس المال العامل.

○ رأس المال العامل معدوم: وهي حالة نادرة الحدوث حيث تمثل حالة توافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الامثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

○ رأس المال العامل سالب: في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد أخرى لتغطية العجز في التمويل.¹⁷

■ احتياجات رأس المال العامل:

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، ويتم حساب احتياجات رأس المال عامل وفق العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - القروض المصرفية)

• حالات احتياجات رأس المال العامل: عندما تكون قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبة يعني أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، أما إذا كانت قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة فيعني أن المؤسسة لم تبحث على موارد مالية ما دام ضمان التسديد موجود، والمتمثل في كبر قيمة بعض المخزونات أو بعض الحقوق، خاصة أن بعض الموارد المالية منخفض أو حتى منعدم التكلفة ويساهم بشكل بارز في زيادة سرعة نشاط دورة الاستغلال، وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.¹⁸

■ الخزينة:

عرف Pierre Conso خزينة المؤسسة على أنها مجموعة الأموال التي بحوزتها خلال دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة ويعرفها Romage Pierre على أنها رصيد النقدية الناشئ عن التدفقات النقدية الخارجة والداخلية من وإلى المؤسسة وهي تعطي وضعية السيولة ويعرفها مجلس خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين بفرنسا على أن الخزينة هي الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الاستحقاق الحالية أي أن كل عنصر من الأصول

سينحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي إلى الخزينة وأي عنصر من الديون بلغ تاريخ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي عليها وتحسب بطريقتين كتالي:

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية.

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

ويمكن أن تأخذ ثلاثة حالات:

○ **الخزينة الموجبة:** وهي تعني أن رأس المال العامل يفوق احتياجات رأس المال العامل وهذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة، ولكن كلما كان الفرق كبيرا دل ذلك على توفر المؤسسة على سيولة مفرطة تؤثر سلبا على مردودية المؤسسة إن لم تستغل في استثمارات جديدة.

○ **الخزينة السالبة:** وهذا يدل على أن احتياجات رأس المال العامل تفوق رأس المال العامل وهذا دليل على عدم توازن المالي للمؤسسة، ويفرض عليها هذا الاختلال الاقتراض والذي قد يكون مكلفا جدا أو الرفع من قيمة رأس المال العامل وذلك من خلال التنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة.

○ **الخزينة الصفرية:** وتعني أن رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل متساويين وهذا يدل على توازن مثالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل وفي نفس الوقت لا تتوفر أموال سائلة.¹⁹

- **التحليل بالنسب المالية:**

يعتبر هذا الاسلوب من اساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة وفي إدارة الأصول والخصوم، وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات.

و النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة²⁰ وهي عبارة عن علاقة بين بسط ومقام يمثل كل منها فقرة أو مجموعة من الحسابات الختامية (الميزانية، حسابات النتائج) فالأرقام المطلقة التي ترد في البيانات المالية الختامية قد لا تفصح بوضوح عن الوضع المالي وشكل الأداء في المؤسسة مما يستدعي ربطها مع بعضها البعض بشكل نسبي للحصول على نتائج ومعلومات تفيد في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

وعليه فان النسب المالية عبارة عن علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية كما يوجد عدد كبير من النسب المالية التي يمكن استخدامها في التحليل المالي ولكن ما يهمنا هو النسب المالية ذات الدلالة والتي تساعد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة وتتمثل في

▪ النسب المالية الخاصة بالميزانية.

▪ النسب المالية الخاصة بجدول حسابات النتائج.

▪ النسب المالية المختلطة.²¹

IV. الطريقة والإجراءات:

سننظر في الجانب التطبيقي إلى دراسة الوضعية المالية للمؤسسة صيدال ومدى تأثيرها بالقياس المحاسبي (إعادة التقييم) للأصول الثابتة من خلال التحليل المالي (مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية) لقائمة الميزانية لسنة 2015-2016-2017-2018.

V. نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة):

1. لمحة تاريخية عن مؤسسة صيدال:

مؤسسة صيدال هي عبارة عن شركة ذات أسهم برأس مال قدره 2.500.000.000 دج. 80 % من رأس مال صيدال ملك للدولة والـ 20 % المتبقية قد تم التنازل عنها في سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص. تكمن مهمة صيدال في تطوير، إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري. ويتمثل الهدف الاستراتيجي لمجمع صيدال في تعزيز مكانته كرائد في إنتاج الأدوية الجنيسة والمساهمة بشكل فعلي في تجسيد السياسة الوطنية للدواء التي وضعت من قبل السلطات العمومية.²²

2. عرض الميزانية المالية لمؤسسة صيدال:

أ. الميزانية المالية (أصول):

الجدول رقم (01): الميزانيات المالية المختصرة (الأصول)

2018		2017		2016		2015		الأصول
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
0.6	2483061257	0.7	3395935446	0.6	3044179648	0.4	1576718613	الأصول
3	3.08	0	5.81	6	2.93	5	3.72	الثابتة
0.3	1474373138	0.3	1435959012	0.3	1594874017	0.5	1915471468	الأصول
7	8.84	0	4.42	4	4.48	5	6.96	المتداولة
0.1	6288271950.	0.1	4883145010.	0.1	5729341770.	0.1	4965900019.	قيم
6	21	0	78	2	32	4	13	الاستغلال
0.1	5301209691.	0.1	4718992327.	0.1	5069838026.	0.1	5182610047.	قيم قابلة
3	15	0	50	1	63	5	29	للتحقيق
0.0	3154249747.	0.1	4757452786.	0.1	5149560377.	0.2	9006204620.	خزينة

8	48	0	14	1	53	6	54	الأصول
1.0 0	39574343961 .92	1.0 0	48318944590 .23	1.0 0	46390536657 .41	1.0 0	34921900820 .68	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم 01 و02

من خلال القراءة المالية الأولية للميزانية المالية أعلاه نلاحظ أن المؤسسة تحوز على التثبيات بنسبة تقدر بحوالي 45% من إجمالي الأصول التي تحوزها، في حين الباقي يتمثل في الأصول المتداولة؛ والتي تتكون من قيم الاستغلال التي نسبتها حوالي 14%، وقيم قابلة للتحقق التي نسبتها حوالي 15% ونلاحظ في سنة 2016 سنة إعادة التقييم ارتفاع محسوس لقيم التثبيات بحوالي 11% وهذا راجع لعملية إعادة التقييم التي اظهرت فارق إعادة التقييم موجب أثر على ارتفاع نسبة الأصول الثابتة مقارنة بسنة 2015 ويتالي انخفاض قيمة الأصول المتداولة بنفس النسبة. في حين نجد خزينة الأصول تمثل نسبة معتبرة 26% من إجمالي الأصول وهي في انخفاض من سنة لأخرى لتصل 8% سنة 2018.

ب. الميزانية المالية (خصوم):

الجدول رقم (02): الميزانيات المالية المختصرة (الخصوم)

2018		2017		2016		2015		الخصوم
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
0.8 3	3276773400 8.15	0.8 5	4125022867 0.09	0.8 4	3886123769 2.97	0.8 1	2823975407 0.79	الأموال الدائمة
0.5 0	1979641039 6.59	0.5 8	2793153105 7.74	0.5 9	2746400919 7.28	0.5 9	2046593457 7.15	الأموال الخاصة
0.3 3	1297132361 1.56	0.2 8	1331869761 2.35	0.2 5	1139722849 5.69	0.2 2	7773819493 .64	الديون طويلة الأجل
0.1 7	6806609953 .78	0.1 5	7068715920 .14	0.1 6	7529298964 .45	0.1 9	6682146749 .89	الخصوم الجارية
0.0 6	2249615538 .04	0.0 3	1436731269 .94	0.0 5	2430054019 .90	0.0 6	1931770182 .61	الموردون والحسابات الملحقة
0.0	201334246.	0.0	726697526.	0.0	776153641.	0.0	402507323.	الضرائب

1	61	2	43	2	37	1	51	
0.0	3734753856	0.0	4107579876	0.0	3512927858	0.1	3619036497	الديون الأخرى
9	.30	9	.69	8	.77	0	.36	
0.0	620906312.	0.0	797707247.	0.0	810163444.	0.0	728832746.	خزينة الخصوم
2	83	2	08	2	41	2	41	
1.0	3957434396	1.0	4831894459	1.0	4639053665	1.0	3492190082	مجموع الخصوم
0	1.93	0	0.23	0	7.42	0	0.68	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم 01 و02.

من خلال القراءة المالية الأولية للميزانية المالية أعلاه نلاحظ أن للمؤسسة أموال دائمة تقدر بحوالي 81% من إجمالي الخصوم، فنجد ضمنها الأموال الخاصة والتي تقدر نسبتها حوالي 59% في سنة 2015 وهذه النسبة في سنة 2016 بقية على حالها رغم ارتفاع الأموال الدائمة جراء عملية إعادة التقييم التي قامت بها المؤسسة، وهذا ناتج عن ارتفاع في قيمة الديون طويلة الأجل، في حين نجد الخصوم الجارية تمثل حوالي 19% لتتخفف في السنة الموالية إلى حوالي 16% نتيجة ارتفاع الأموال الدائمة، لترتفع بعد هذا لتصل في السنة الأخيرة إلى حوالي 17%.

من خلال القراءة المالية الأولية للميزانية المالية (الأصول والخصوم) نلاحظ أن القياس المحاسبي للأصول كان له أثر في إعادة الأصول المعاد تقييمها إلى قيمتها الحقيقية وبالتالي الرفع من قيمة ميزانية المؤسسة وبالتالي تحسين جودة ومصداقية هذه الميزانية من أجل إعطاء صورة واضحة على الوضعية المالية للمؤسسة والتي يمكن تفسيرها من خلال مجموعة من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

3. مؤشرات التوازن المالي المرتبطة بالميزانية المالية:

تتمثل مؤشرات التوازن المالي المرتبطة بالميزانية المالية في كل من رأس المال العامل سيولة FR_L ، احتياجات رأس المال العامل والخزينة ويمكن حسابهم كما يلي:

أ. رأس المال العامل سيولة FR_L : يرتبط مفهوم رأس المال العامل سيولة بمفهوم الذمة المالية للمؤسسة، ويعتمد في حسابه على الميزانية المالية، ويمكن حسابه وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (03): رأس المال العامل سيولة FRL

البيان	2015	2016	2017	2018
الأموال الدائمة	28,239,754,070.7	38,861,237,692.	41,250,228,670.	32,767,734,008.
	9	97	09	15
- (الأصول الثابتة)	15,767,186,133.7	30,441,796,482.	33,959,354,465.	24,830,612,573.
	2	93	81	08
رأس المال العامل سيولة FRL	12,472,567,937.	8,419,441,210.	7,290,874,204.	7,937,121,435.
	07	04	28	07

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01 و 02.

نلاحظ من خلال القراءة المالية للجدول أعلاه أن رأس المال العامل سيولة لسنة 2015 موجب وهذا يدل على أن المؤسسة تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى، وبذلك نقول أن المؤسسة قد مولت جميع أصولها الثابتة بأموالها الدائمة وبقي مبلغ قدره **12,472,567,937.07** دج والمتمثل في رأس المال العامل والذي يعتبر كهامش أمان يسمح بتغطية احتياجات الدورة، والشيء نفسه بالنسبة للسنة المالية 2016، كما نلاحظ انخفاض في رأس المال العامل سيولة من سنة إلى أخرى.

كما أن الزيادة التي شهدتها الأصول الثابتة بعد عملية القياس المحاسبي التي قامت بها المؤسسة ليس لها أثر على رأس المال العامل سيولة لأن الزيادة نفسها كانت في طرفي الميزانية (زيادة الأصول الثابتة نتيجة إعادة التقييم هي إعادة رأس المال إلى القيمة الحقيقية). حيث أن المال الذي جلب الأصول الثابتة ناتج من رأس المال في نهاية المطاف مهما كان المصدر، وأن أي إعادة تقييم لهذه الأصول هي بالضرورة إعادة تقييم لرأس المال في وقت معين.

الجدول رقم (04): رأس المال العامل الخاص FRP

البيان	2015	2016	2017	2018
الأموال الخاصة	20,465,934,57	27,464,009,19	27,931,531,05	19,796,410,39
	7.15	7.28	7.74	6.59
- (الأصول الثابتة)	15,767,186,13	30,441,796,48	33,959,354,46	24,830,612,57
	3.72	2.93	5.81	3.08
رأس المال العامل الخاص FRP	4,698,748,44	-	-	-
	3.43	5.65	8.07	6.49
		2,977,787,28	6,027,823,40	5,034,202,17

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01 و 02.

نلاحظ من خلال القراءة المالية لهذا الجدول أن رأس المال العامل الخاص لسنة 2015 موجب وهو يدل على أن الأموال الخاصة قد غطت كامل الأصول الثابتة. وتفسير هذا أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية في ما يخص حياة

الأصول الثابتة، وأنها تتوفر على هامش من الأموال الخاصة تعمل به في دورة الاستغلال أما بقية سنوات الدراسة فهو سالب وهو يدل على أن الأموال الخاصة لم تغطي كامل الأصول الثابتة. وأن الزيادة التي شهدتها الأصول الثابتة بعد عملية القياس المحاسبي التي قامت بها المؤسسة ليس لها أثر على رأس المال العامل الخاص لأن الزيادة نفسها كانت في طرفي الميزانية (زيادة الأصول الثابتة نتيجة إعادة التقييم هي إعادة رأس المال إلى القيمة الحقيقية). حيث أن المال الذي جلب الأصول الثابتة ناتج من رأس المال في نهاية المطاف مهما كان المصدر، وأن أي إعادة تقييم لهذه الأصول هي بالضرورة إعادة تقييم لرأس المال في وقت معين.

الجدول رقم: (04): رأس المال العامل الإجمالي

البيان	2015	2016	2017	2018
قيم الاستغلال	4,965,900,019.	5,729,341,770	4,883,145,010	6,288,271,950
	13	.32	.78	.21
القيم القابلة للتحقيق	5,182,610,047.	5,069,838,026	4,718,992,327	5,301,209,691
	29	.63	.50	.15
القيم الجاهزة	9,006,204,620.	5,149,560,377	4,757,452,786	3,154,249,747
	54	.53	.14	.48
رأس المال العامل الإجمالي	19,154,714,6	15,948,740,1	14,359,590,1	14,743,731,3
	86.96	74.48	24.42	88.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01.

من خلال القراءة المالية للجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي متناقص خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى تراجع حجم الاستثمار في الأصول المتداولة. وفي ما يخص القياس المحاسبي (إعادة التقييم) التي قامت بها المؤسسة ليس لها أثر على الأصول المتداولة ومنه ليس لها أثر على رأس المال العامل الإجمالي. النسب المالية المرتبطة بالميزانية المالية:

الجدول رقم: (05): نسب الهيكل المالي

نسب الهيكل المالي					
اسم النسبة	العلاقة	2015	2016	2017	2018
نسبة التمويل الدائم	الخصوم غير الجارية/الأصول غير الجارية	1.791	1.277	1.215	1.320
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول غير الجارية	1.298	0.902	0.822	0.797
نسبة التمويل الخارجي (قابلية التسديد)	مجموع الديون/مجموع الأصول	0.414	0.408	0.422	0.500

0.500	0.578	0.592	0.586	الأموال الخاصة/مجموع الخصوم	نسبة الاستقلالية المالية
0.999	0.730	0.689	0.706	مجموع الديون/الأموال الخاصة	نسبة الرفع المالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01، 02.

أ. **نسبة التمويل الدائم:** تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول غير الجارية بالأموال الدائمة ومن خلال القراءة المالية لهذه النسبة في الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة مولت كل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة حيث نسبة التمويل الدائم خلال كل سنوات الدراسة أكثر من الواحد كما أن نسبة التمويل الدائم تتاقصت وذلك بسبب القياس المحاسبي (إعادة التقييم) في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وذلك راجع لارتفاع القيمة الحقيقية للأصول الثابتة بعد القياس المحاسبي (إعادة التقييم) مما أثرت على نسبة التمويل الدائم أي أن القياس المحاسبي يفضي جودة على نتائج التحليل المالي.

ب. **نسبة التمويل الخاص:** هذه النسبة تقيس نسبة تغطية الأموال الخاصة للمؤسسة للأصول غير الجارية وبالتالي تعطينا فكرة عن حجم القروض طويلة الأجل المطلوبة لتحقيق التوازن في الأموال الدائمة. نسب التمويل الخاص للمؤسسة في انخفاض خلال سنوات الدراسة، حيث نلاحظ أن الأموال الخاصة لا تغطي الأصول الثابتة كلياً، وفي ما يخص القياس المحاسبي (إعادة التقييم) التي قامت بها المؤسسة ليس لها أثر على نسبة التمويل الخاص لأن الزيادة نفسها كانت في الطرفين (الأموال الخاصة من جهة والأصول الثابتة من جهة أخرى).

ت. **نسبة التمويل الخارجي (قابلية التسديد):** تعبر هذه النسبة عن مقدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، ومن خلال القراءة المالية للجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة في سنة 2015 أقل من الواحد مما يبين أن للمؤسسة القدرة على تسديد ديونها، وهذه النسبة تتاقصت في سنة 2016 جراء القياس المحاسبي (إعادة التقييم) التي قامت بها المؤسسة حيث ارتفعت قيمة الأصول الثابتة مما أثر عليها بالنقصان، ثم انخفضت في سنة 2017 و2018 وهذا ناتج عن ارتفاع حجم الديون.

من خلال القراءة المالية لهذه النسب السابقة نلاحظ أثر القياس المحاسبي على نتائج التحليل المالي حيث يحسن من جودتها وبالتالي تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية حول المؤسسة.

ث. **نسبة الاستقلالية المالية:** اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في تمويل أصولها يرفع من استقلاليتها المالية ومن خلال القراءة المالية لهذه النسبة في الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية خلال سنوات الدراسة حيث أن الأموال الخاصة تمثل 58.6% من مجموع الخصوم سنة 2015 وهي نسبة جيدة، وارتفعت في سنة 2016 وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الأموال الخاصة جراء القياس المحاسبي (إعادة التقييم) التي قامت بها المؤسسة والتي نتج

عنها فارق إعادة التقييم موجب مما أدى إلى ارتفاع قيمة الأموال الخاصة وفي سنة 2018 انخفضت لتصل إلى 50% وهذا يعني أن المؤسسة تفقد استقلاليتها المالية نتيجة الاعتماد التدريجي على الديون.

و مما سبق نلاحظ أن القياس المحاسبي للأصول الثابتة يؤثر على نتائج التحليل المالي ويساهم في تحسين جودتها من خلال اعطاء صورة واضحة وصادقة عن نسب الاستقلالية المالية للمؤسسة وهذا ما يساهم في تقديم معلومات مفيدة تساعد في اتخاذ قرارات سليمة من طرف مستخدمي القوائم المالية وعلى رأسها إدارة وملاك المؤسسة.

ج. نسبة الرفع المالي: تفيد هذه النسبة في معرفة توليفة أموال المقرضين وملاك المؤسسة أي نسبة استخدام الديون في الهيكل المالي للمؤسسة، من أجل معرفة مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين، ومن خلال القراءة المالية لهذه النسبة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الرفع المالي خلال سنوات الدراسة أقل من الواحد حيث أن الديون أقل من الأموال الخاصة، والنسبة كانت أقل من الواحد في سنة 2015 وانخفضت في سنة 2016 وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الأموال الخاصة جراء القياس المحاسبي (إعادة التقييم) التي قامت بها المؤسسة والتي نتج عنها فارق إعادة التقييم موجب مما أدى إلى ارتفاع قيمة الأموال الخاصة، لتصل تقريبا الواحد في السنة 2018، وهذا يعني أن المؤسسة بدأت تعتمد على الديون في تمويل أصولها مما يزيد من مخاطر عدم السداد وعدم الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين. من خلال القراءة المالية السابقة نلاحظ مساهمة القياس المحاسبي في تحسين جودة هذه النسبة وبالتالي المساهمة في تحسن جودة نتائج التحليل المالي ككل وذلك قصد أن تكون هذه النتائج مفيدة لمستخدمي القوائم المالية حسب حاجة كل مستخدم.

VI. الخلاصة:

يؤدي القياس المحاسبي على أساس التكلفة التاريخية عبر الزمن إلى فقدان القيمة الحقيقية لرأس المال. بمعنى أنه عند تاريخ الاقتناء يكون رأس المال أو جزء منه (مقدار ما تمثله الأصول المقتناة في ذلك التاريخ من رأس المال) عند القيمة الحقيقية له حسب مؤشرات السوق الرسمية، وبعد ذلك التاريخ وبتلك القيمة تبتعد هذه الأخيرة عن قيم السوق الرسمية وبالتالي عن القيمة الحقيقية للأصول.

و لكن عند القيام بإعادة التقييم للأصول الثابتة (إعادة التقييم في الغالب تخص الأصول الثابتة والتي تبقى لمدة أطول في المؤسسة) يتم إرجاع الأصول إلى قيمتها الحقيقية حسب مؤشرات السوق البحتة، حيث أن الأصول هي من رأس المال والمنطق واضح، أي أن الفارق من عملية التقييم يوضع في طرفي الميزانية، وبالتالي لا يوجد أثر على التوازنات المالية في الميزانية التي يكون في طرفيها الأموال الخاصة من جهة والأصول الثابتة من جهة أخرى والقراءة المالية لها هي نفسها قبل وبعد وجود فارق إعادة التقييم، وهذا يكون فقط في المدى القصير، أما على المدى المتوسط والطويل يحدث الأثر جراء التعديل الذي تم القيام به فيما يخص الأقساط السنوية للاهلاك والتي تؤثر بالضرورة على النتيجة السنوية للمؤسسة، وبالتالي يتم تحقيق وفورات ضريبية إضافية في كل سنة والتي تدخل في التمويل الذاتي للمؤسسة الذي يظهر أثره استراتيجيا إن تم استغلال الموارد استغلالا أمثلا.

وكل عمليات التحليل المالي الممكن القيام بها لها القراءة نفسها قبل وبعد القيام بإعادة التقييم (وجود فارق إعادة التقييم) إلا في حالة مقارنة مقدار الديون مع الأموال الخاصة باعتبار أن هذه الأخيرة قد ارتفعت، وتحديث المفارقة والأثر عندما يتم تعديل مخططات الإهلاك وتتغير أقساط الإهلاك التي بدورها تؤثر على التمويل الذاتي للمؤسسة.
الملاحق:

الملحق 1: ميزانية السنة المالية 2015-2016 لمؤسسة صيدال

ACTIF

DESIGNATIONS	31/12/2016			31/12/2015
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	-	115 414 200,00	87 341 040,00
Immobilisations incorporelles	212 104 001,73	195 224 374,97	16 879 626,76	21 588 150,02
Immobilisations corporelles				
Terrains	10 383 338 837,77	-	10 383 338 837,77	4 514 492 953,87
Aménagements terrains				
Bâtiments	7 329 947 475,94	5 637 047 200,46	1 692 900 275,48	1 649 608 532,26
Autres immobilisations corporelles	15 098 007 460,68	13 798 654 169,79	1 299 353 290,89	1 189 497 235,41
Immobilisations en concession	280 023 210,00	2 252 958,94	277 770 251,06	278 103 983,68
Immobilisations en cours	11 189 299 772,01	-	11 189 299 772,01	5 363 985 192,51
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 388 910 621,59	-	1 388 910 621,59	1 465 132 799,40
Autres participations et créances rattachées	691 518 175,00	58 940 054,97	632 578 120,03	584 859 076,01
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	-	3 000 000 000,00	-
Prêts et autres actifs financiers non courants	154 332 649,23	-	154 332 649,23	140 479 615,20
Impôts différés actif	291 018 838,11	-	291 018 838,11	472 097 555,36
TOTAL ACTIF NON COURANTS	50 133 915 242,06	19 692 118 759,13	30 441 796 482,93	15 767 186 133,72
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	6 358 574 088,97	629 232 318,65	5 729 341 770,32	4 965 900 019,13
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 547 718 023,80	1 906 769 106,35	3 640 948 917,45	3 822 680 037,51
Autres débiteurs	1 255 466 985,99	377 579,41	1 255 089 406,58	1 139 842 768,95
Impôts	185 798 351,63	11 998 649,03	173 799 702,60	179 420 574,16
Autres actif courant	-	-	-	40 666 666,67
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	-	18 559 989,19	3 018 559 989,19
Trésorerie	5 214 275 956,41	83 275 568,07	5 131 000 388,34	5 987 644 631,35
TOTAL ACTIFS COURANTS	18 580 393 395,99	2 631 653 221,51	15 948 740 174,48	19 154 714 686,96
TOTAL GENERAL ACTIF	68 714 308 638,05	22 323 771 980,64	46 390 536 657,41	34 921 900 820,68

PASSIF

DESIGNATIONS	31/12/2016	31/12/2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
dotation de l'état		2 586 812 201,59
Autres fonds propres	8 721 856 492,20	-
Primes et réserves -(réserves consolidées)	12 861 813 853,88	12 251 816 341,17
Ecart de réévaluation	1 585 712 860,28	145 245 635,13
Écart d'équivalence	1 037 081 287,61	1 025 006 852,16
Résultat Net	1 509 161 605,06	1 143 817 990,89
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 766 796 831,10	-166 052 299,51
Intérêts minoritaires	1 015 179 929,35	979 287 855,72
TOTAL I	27 464 009 197,28	20 465 934 577,15
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	8 973 229 626,56	4 821 513 005,59
Impôts (différés et provisionnés)	17 509 995,00	285 333 000,95
Autres dettes non courantes	1 061 401 552,48	1 061 401 552,48
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 345 087 321,65	1 605 571 934,62
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	11 397 228 495,69	7 773 819 493,64
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 430 054 019,90	1 931 770 182,61
Impôts	776 153 641,37	402 507 323,51
Autres dettes	3 512 927 858,77	3 619 036 497,36
Trésorerie passif	810 163 444,41	728 832 746,41
TOTAL PASSIF COURANT III	7 529 298 964,45	6 682 146 749,89
TOTAL GENERAL PASSIF	46 390 536 657,42	34 921 900 820,68

الملحق 1: ميزانية السنة المالية 2017-2018 لمؤسسة صيدال

2.1. Actif du Bilan (Consolidé Groupe)

ACTIF	31/12/2018			31/12/2017
	MONTANTS BRUTS	AMORTIS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	378 857 436,54	239 123 450,08	139 733 986,51	13 643 850,95
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terains	2 391 687 791,42	0,00	2 391 687 791,42	10 382 338 837,77
Bâtements	7 584 297 976,37	5 271 308 688,28	2 312 989 288,09	1 766 306 904,14
Autres immobilisations corporelles	18 277 440 502,83	14 301 350 363,06	3 976 090 139,77	1 351 564 152,29
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	278 361 487,38
Immobilisations en cours	10 759 890 495,72	0,00	10 759 890 495,72	13 501 512 857,53
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 433 217 458,23	0,00	1 433 217 458,23	1 466 608 452,92
Autres participations et créances rattachées	685 893 175,00	462 033 246,90	223 859 928,10	630 537 294,94
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	0,00	3 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	152 869 240,73	0,00	152 869 240,73	157 814 646,73
Impôts différés actif	324 860 044,51	0,00	324 860 044,51	296 251 741,16
TOTAL ACTIF NON COURANT	45 104 428 321,40	20 273 815 748,32	24 830 612 573,08	33 959 354 465,81
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 956 065 304,74	667 793 354,53	6 288 271 950,21	4 883 145 010,78
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Clients	5 578 018 586,28	1 897 005 360,67	3 681 013 225,61	3 192 081 776,57
Autres débiteurs	1 391 498 314,49	7 500,00	1 391 490 814,49	1 357 618 287,35
Impôts	240 704 481,51	11 998 830,46	228 705 651,05	169 292 263,58
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 218 125 424,65	82 435 966,36	3 135 689 458,29	4 738 892 796,95
TOTAL ACTIF COURANT	17 402 972 100,86	2 659 240 712,02	14 743 731 388,84	14 359 590 124,42
TOTAL GENERAL ACTIF	62 507 400 422,26	22 933 056 460,34	39 574 343 961,92	48 318 944 590,23

2.2. Passif du Bilan (Consolidé Groupe)

PASSIF	31/12/2018	31/12/2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	0,00	0,00
Autres fonds propres	-411 677 000,00	8 721 856 492,20
Primes et réserves -(réserves consolidées)	13 461 406 696,77	12 991 033 164,36
Ecart de réévaluation	1 272 192 408,65	1 585 712 860,28
Écart d'équivalence	1 016 986 928,55	955 727 524,41
Résultat Net	1 174 214 390,98	1 376 295 647,88
Autres capitaux propres -report à nouveau	-866 679 031,92	-1 080 714 611,43
Intérêts minoritaires	826 612 003,56	881 619 980,04
TOTAL I	19 796 410 396,58	27 931 531 057,74
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 923 905 958,66	10 894 562 658,08
Impôts (différés et provisionnés)	19 887 217,01	17 509 995,00
Autres dettes non courantes	593 645 268,24	1 059 992 788,80
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 433 885 167,65	1 346 632 170,47
TOTAL PASSIF NON COURANT II	12 971 323 611,56	13 318 697 612,35
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 249 615 538,04	1 436 731 269,94
Impôts	201 334 246,61	726 697 526,43
Autres dettes	3 734 753 856,30	4 107 579 876,69
Trésorerie passif	620 906 312,83	797 707 247,08
TOTAL PASSIF COURANT III	6 806 609 953,78	7 068 715 920,14
TOTAL GENERAL PASSIF	39 574 343 961,92	48 318 944 590,23

VII. الهوامش والإحالات:

1. طلال الجاوي، سالم الزرويعي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص من 29 إلى 33.
2. محمول نعمان، التأصيل النظري للمحاسبة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 03، العدد 01، 2017، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 128.
3. مصطفى صايم، واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 01، العدد 02، 2015، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 151.
4. فضيل رايس، إعادة تقييم أصول الشركات في ظل سياسة الخصوصية، ملتقى وطني حول موضوع التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية يومي 23/22 ماي 2012، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، الجزائر، ص 05.
5. هشام شلغام، بوعلام بن زخروفة، تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، 2016، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 116.
6. خلف الله بن يوسف، أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي واثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 2، العدد 3، 2017، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 52.

⁷ThaddadenAtmaneBelkadiBelkacem، Juste valeur Entre les normes comptables Internationales et le Nouveau Système Comptable Financier Algérien، Revue des reformes Economique et intégration dans l'économie mondiale، Volume 8، Numéro 15، 2013، Ecole Supérieure de Commerce، P 100-102.

- ⁸ باسل فهد عبد الحميد فشان، أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير في قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011 ص 32.
- ⁹ حازم احمد فروانة، إثر اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، مجلة دراسات وابحاث، المجلد 10 العدد 03 سبتمبر 2018 السنة العاشرة، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص482.
- ¹⁰ يزيد تفرات، استخدام ادوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير بولاية سطيف للفترة المالية 2011-2014، مجلة بحوث، العدد 11 الجزء الثاني، ص125.
- ¹¹ رميدي عبد الوهاب، باصور رضوان، استخدام الاساليب الاحصائية والرياضية في التحليل المالي لأداء المؤسسة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد الثاني، العدد 07، افريل 2017، ص139.
- ¹² غالمي العالية، التحليل المالي وادوات التوازن المالي في اطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي، مجلة مفاهيم لدراسات الفلسفية، العدد الاول، مارس 2018، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 169.
- ¹³ بحري علي، تحليل الاداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة تحليلية في مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2001-2016، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، 35(01)، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص350.
- ¹⁴ حجاج مصطفى، بن عمور سمير، مدى فعالية التحليل المالي في تقييم الاداء والتنبؤ بالوضع المالي، دراسة حالة مجمع صيدال وشركة اليانس للتأمينات، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد 09، العدد 03، جامعة البليدة 02، ص202.
- ¹⁵ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة اجهزة القياس والمراقبة- العلة- سطيف، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، فرع: إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2009، ص 12.
- ¹⁶ عقبي حمزة، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات المدرجة في السوق المالي، اطروحة دكتوراه، في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2017، ص 116-117.
- ¹⁷ خيربي عبد الكريم، مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي-دراسة حالة مجمع صيدال SAIDAL-، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع: دراسات مالية ومحاسبية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص102.
- ¹⁸ اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 64 - 65.
- ¹⁹ عقبي حمزة، مرجع سابق، ص 120-121.
- ²⁰ صخر مرعي حسن بني خالد، أيوب وائل موسى، النسب المالية وعلاقتها بالعائد على السهم للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان / دراسة تحليلية للفترة من عام 2015 - 2005، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 05، العدد 02، 2019، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 257.
- ²¹ معتصم ايمن محمود الحلو، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية، دراسة تحليلية على المصارف الاسلامية، مذكرة ماجستير، محاسبة تمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة فلسطين، 1437-2016، ص51-52.
- ²² تم الاطلاع يوم 08/01/2019 الساعة 20:00